



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

تحليل أداء بعض صناديق الأستثمار السعودية مع بيان أمكانية تأسيسها في العراق

رسالة مُقدّمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من مُتطلبات نيل درجة الماجستير علوم في إدارة الأعمال

من قبل الطالبة
دلال قاسم عبد الحسين السعدي

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
هشام طلعت عبد الحكيم

٢٠١٥ م

بغداد

١٤٣٦ هـ

المستخلص

انطلقت الدراسة من مشكلة معبر عنها بعدد من التساؤلات الفكرية والتطبيقية ، وأن الهدف منها هو التأطير النظري لمتغيرات الدراسة وذلك لتنتمي الحاجة الى وجود صناديق استثمار تتيح للمستثمرين العراقيين استخدام اموالهم لأغراض الاستثمار في هذه الصناديق مما يفهم منه وجود الحاجة الفعلية لوجود صناديق الاستثمار كبداية للتعامل بالأوراق المالية من خلال :-

١- ما هي متطلبات تأسيس صناديق الأستثمار في العراق من ناحية الإجراءات التشريعية والقانونية الواجب أتخاذها لتهيئة الظروف المناسبة لذلك.

٢- ما مدى امكان تأسيس صناديق الاستثمار في العراق.

٣- هل يتفوق أداء صناديق الاستثمار على أداء سوق الأوراق المالية في بعض البلدان العربية كالمملكة العربية السعودية.

تهدف هذه الدراسة الى ضرورة مناقشة متطلبات تأسيس صناديق الاستثمار وبيان مدى توفر هذه المتطلبات في العراق وذلك لبيان مدى الحاجة الى وجود هذه الصناديق من أجل اتاحة الفرصة للمستثمرين العراقيين لاستخدام أموالهم للادخار في هذه الصناديق.

وقد تمحورت الدراسة حول عدم استطاعة الادارة المحترفة المشرفة على محافظ صناديق الاستثمار من تحقيق عائد يفوق عائد السوق. فقد وضعت الفرضية في عدم وجود فروق معنوية بين متغيرات الدراسة ، حول عدم استطاعة الادارة المحترفة المشرفة على محافظ صناديق الاستثمار من تحقيق عائد يفوق عائد السوق.

تم أخذ عينة مؤلفة من (10) صناديق ، تعود الى سبع شركات أستثمار، أي أنها عينة عمدية ، استخدمت لتحليلها وسائل احصائية عدة أهمها (الوسط الحسابي، ومعامل الاختلاف ، والانحراف المعياري) باعتماد برامج (SPSS) للوصول الى النتائج فضلاً عن التحليل الاحصائي باعتماد على الاسلوب المعروف T-test.

وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات أهمها صعوبة الوضع الاقتصادي في العراق وأن المؤسسات المالية لا تستطيع التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية الا أن أغلب هذه المؤسسات قد بدأت باستيعاب التغيير نحو اقتصاديات السوق الحر، كما أن هناك اتفاق على الحاجة الفعلية من الناحية الاقتصادية للصناديق الأستثمارية ، تساهم في تحقيق فوائد اقتصادية لتعزيز الاقتصاد الوطني، وانها توافر مصادر دخل جديدة . وختاماً قدم الباحث مجموعة من التوصيات كان أبرزها ضرورة العمل على زيادة الوعي الاستثماري للمستثمرين لتجميع المدخرات في الصناديق الاستثمارية من خلال الاعلان والبرامج المتخصصة والمقالات في هذا المجال، الاستفادة من الخبرات المتخصصة لشركات الاستثمار في مجال صناديق الاستثمار.